

استراتيجيات الدول المغربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة The Maghrébin stratégies against new Security threads

زويوش حسام الدين *

جامعة محمد الصديق بن يحيى. جيجل - الجزائر

houssamddine.zouiouche@univ-jijel.dz

تاريخ الإرسال: 30/09/2021 تاريخ القبول: 29/10/2021 تاريخ النشر: 31/12/2021

ملخص:

يطرح هذا البحث مشكل تصاعد وتيرة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي، والذي أفرز عدة نتائج سلبية على استقرار المنطقة، والمتمثلة في تزايد نشاط الجماعات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود وارتفاع موجات الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الإتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات ناهيك عن مخاطر انفجار النزاعات العرقية الخادمة في بعض المناطق المحيطة بإقليم المغرب العربي كمالى والنيجر، ما فرض على دول المغرب العربي ضرورة العمل في إطار جماعي وإقليمي وتبني مجموعة من الترتيبات الأمنية سواء على المستوى الوطني وفي إطار التعاون الدولي لمحاربة كل أنواع التهديدات الأمنية التي تحيط بالمنطقة وفق المقاربات المنتهجة من قبل الدول المغربية.

كلمات مفتاحية: التهديدات الأمنية. الأمن القومي. التعاون الأمني. المقاربة الأمنية. الدول المغربية.

Abstract:

This article has aim to reveal the increasing tendency of the new security threats in the Maghreb region. On an other hand national security strategies are being impacted by new security studies tendencies. Mainly the Maghrebin countries are influenced by threats witch are axed on terrorist groups, the drug trafficking, and various types of organized crimes, such as illegal migration, shifting from sub Saharan countries, and weapons transfer across the desert. In addition to that an important concern rises in the Maghreb about neighboring states deteriorated by internal conflicts and political disability. Facing this situation the Maghreb countries reveal their wiliness to work together as a mutual process. But from an other side we notice a self or national measures taken by every state to defeat these preoccupations.

Keywords: security threats. political approach. security cooperation. security approach. Maghreb countries.

مقدمة

يشكل بروز التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة، جانبا مهما من محاور الاهتمام لكل من الدراسات الأكاديمية والسياسات الدولية، فقد أصبحت تؤثر على الاستقرار الداخلي لمعظم الدول في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية...

والملاحظ على التهديدات الأمنية، ونظرا لما تتسم به من تعقيد شديد، وتداخل بين المتغيرات المحركة لها، وكذا تعدد أبعادها ومستوياتها، أنها أصبحت محل عناية أكاديمية في مراكز البحوث والدراسات المتخصصة للدول، وبشكل مقرب من هيئات صناعة القرار ووضع الاستراتيجيات، كما يمكن ملاحظة أن الدول التي تعاني من تهديدات مماثلة، هي من يتركز البحث فيها حول الدراسات الأمنية، حيث تسعى لبناء تفسير عقلائي، واكتساب قدرة لوضع الخطط، للتصدي لهذه التهديدات ومكافحتها.

فبعد انهيار الإتحاد السوفيتي وتراجع الثنائية القطبية لصالح وضع دولي جديد اتسم بالعديد من التغيرات والتطورات على الساحة الدولية، كان أبرزها التحول في الطبيعة النزاعية، بتراجع نسبة النزاعات بين الدول لصالح نسبة النزاعات داخلها، وما صاحبها من انعكاسات وآثار على جميع المستويات، أصبحت مسألة وضع استراتيجيات ومقاربات لمواجهة التهديدات الأمنية بالغة الأهمية، سواء على مستوى الدولة أو بالتنسيق مع المجتمع الدولي، وهو ما سعت لتحقيقه دول المنطقة المغربية عبر التعاون الإقليمي أو عبر التنسيق مع مختلف القوى الإقليمية والدولية، فضلا عن الاهتمام المتزايد الذي اكتسبته هذه المواضيع، من قبل باحثي مجال العلاقات الدولية.

من الجانب الذي تمكنت المقاربات النظرية في الدراسات الأمنية بفعل الأهمية الكبرى التي اكتسبتها، في مرحلة الحرب على الإرهاب، تمكنت من الزحف على مبادئ الدول في استراتيجيات أمنها القومي، وتغيرت العديد من تلك المبادئ، فبرزت معها الأهداف والوسائل والأدوات والأولويات، وعلى اعتبار أن جهود الدول المغربية في مواجهة التهديدات الأمنية موضوع مهم للغاية نظرا لانعكاساتها التي تتعدى المستوى الداخلي، تأتي أهمية الدراسة كمحاولة لإلقاء الضوء على اهم الاستراتيجيات والمبادرات المشتركة بين هذه الدول لمواجهتها، وذلك بقصد البحث عن حلول موضوعية لتلك التهديدات فضلا عن التدابير والإجراءات المنتهجة من قبل هذه الدول للتصدي لهذه التهديدات.

كانت استراتيجيات الأمن القومي جد متأثرة بمبادئ موروثة عن معطيات الحرب الباردة، ومع ذلك لوحظ أنه سرعان ما حدث النزوح نحو استراتيجيات بمبادئ وأدوات جديدة، ووسائل وقدرات أكبر، هذا ما يدعو إلى ضرورة تفسير وتحليل ما مدى زحف المقاربات المختلفة على عملية بناء الدول لاستراتيجيات أمنها القومي ومحاولة إسقاط هذا الزحف على خطط واستراتيجيات الأمن القومي لدول منطقة المغرب العربي وفق الاشكالية:

إلى أي مدى ساهمت المقاربات المنتهجة من قبل الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية في ظل التحولات الإقليمية والدولية في المنطقة ؟

منهج الدراسة

وفقا لطبيعة الموضوع، تم الاستناد لعملية تركيب منهجية، " نستخدم فيها مجموعة من المقاربات الأمنية المنتجة في مخابر الدراسات الأمنية الجديدة، كذلك الاعتماد على المناهج التي تخدم هذه الدراسة، حيث نجد المنهج التاريخي الذي يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق المقارنة والاستنتاج من الحالات المتماثلة، بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب فهم حاضر المجتمعات البشرية دون الرجوع إلى ماضيها.

كما تم استعمال مدخل التحليل الوظيفي لدراسة المشكلة العلمية محل الدراسة من خلال القيام بالتحليل بطريقة علمية، خصوصا عملية الانتشار ودور الزيادة في التبادلات بين الدول في ظهور التهديدات، وكذلك إفرازات التطور التكنولوجي واسهامه في تعقد الظاهرة الأمنية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين، تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.

كما يمكن الاستفادة من مقارنة "الاعتماد المتبادل"، كون الظاهرة محل الدراسة ذات نسيج متشابك من العلاقات متعددة المستويات والمجالات، وقد تم الاعتماد في تقسيم الدراسة على ثلاث نقاط، أولا تم التطرق فمن خلاله إلى طبيعة التهديدات الأمنية الراهنة و تأثيرها على الدول المغاربية، لننتقل بعدها إلى النقطة الثانية والتي تضمنت المقاربات المعتمدة في استراتيجيات الأمن القومي للمنطقة المغاربية، لنصل في المبحث الثالث إلى تقييم المبادرات المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الناتجة عن الأزمات الإقليمية.

أولا: طبيعة التهديدات الأمنية الراهنة و تأثيرها على الدول المغاربية

ارتبطت التهديدات الأمنية الجديدة بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم أخرى ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، بما يتلاءم والظروف الجديدة على اعتبار أن المنطق يقتضي بناء استراتيجيات جديدة تتكيف مع التحولات الجديدة في الساحة المغاربية، لاسيما وان هذه التحولات بدأت في منطقة الساحل و تعدتها الى كل منطقة المغرب العربي.

1. طبيعة التهديدات و التحديات الأمنية الجديدة

إن الوضع الجديد الذي أفضت إليه نهاية الحرب الباردة جعل التهديدات الأمنية متعددة الاتجاهات وغالبا ما يصعب توقعها، بالإضافة الى اختلافها من حيث الشكل والمضمون عن تلك التي سادت أثناء الصراع القطبي بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الغربي فتهديد الحرب النووية انحسر ليفسح المجال لظهور تهديدات غير محددة المعالم، كما أن القوة العسكرية وحدها لم تعد قادرة على مجابهة هذه التهديدات، فالتحديات من قبيل الجريمة المنظمة والارهاب، الهجرة السرية الغير الشرعية غير مرتبطة أساسا بزيادة

الإنفاق العسكري على التسلح وتعزيز القدرات العسكرية الدفاعية كونها تنسم بالشمولية والقوة وتعتمدها جماعات منظمة عابرة للقوميات و من ثم لم يعد بالمقدور التحكم فيها باعتماد الوسائل العسكرية باعتبارها تعترف بطبيعتها غير العسكرية فهي عابرة للحدود و لا تستثني أي دولة مهما كانت قوتها أو موقعها، و كغيرها من مواضيع الدراسة حدث تغير في طبيعة التهديدات، وانتقل الإهتمام إلى كيفية بناء الدول لاستراتيجيات أمنها القومي، والوسائل المعتمدة في تحقيق الأهداف، بل التغير حدث وفق أطروحات المقاربات بأن أصبحت وسائل الأمن القومي وأهدافه في نفس الوقت، ليست محض عسكرية، حيث تضمنت الوسائل والأهداف الدبلوماسية، والسياسات الناعمة، والاقتصادية.

يمكن الاستدال على ذلك، بمضامين استراتيجيات الأمن القومي، التي تبنتها القوى العظمى في أعقاب ما عرف بالحرب على الإرهاب، فعلى سبيل المثال تبنت الولايات المتحدة في استراتيجيات أمنها القومي لسنوات 2002 و 2006 و 2010، مبادئ جديدة مغايرة تماما لما سبقها، ومخالفة لجميع موروثات الحرب الباردة، وكان ذلك زحفا واضحا من الدراسات التي قامت بها عدة مراكز بحثية، ومخابر تفكير تعتمدها الهيئات الأمريكية، في بناء السياسة الخارجية، وإستراتيجية الأمن القومي، عموما يمكن تحديد بعض الاهتمامات في استراتيجيات الأمن القومي لأغلب الدول كما يلي:

1-1: الإرهاب

يعرف الإرهاب بأنه استخدام غير مشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب، يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يحد حريات أساسية، يكون هدفه الضغط على الجماعة أو الدولة لتغيير سلوكها اتجاه موضوع معين¹.

وتتسم ظاهرة الإرهاب بقدر كبير من التداخل و الترابط فيما بين الدول المغاربية حيث تشترك الكثير من الجماعات المتطرفة في تلك المنطقة من حيث الأهداف والعضوية والنشاط، بل إن الجماعات المتطرفة تتبنى الأسماء ذاتها، مثل الجماعة الإسلامية الذي يعتبر اسما تتبناه الكثير من الجماعات الإرهابية في بلدان المغرب العربي، كالجماعة الإسلامية المقاتلة المغربية، الجماعة الإسلامية المقاتلة التونسية، الجماعة الليبية المقاتلة².

ولقد شهدت الظاهرة الإرهابية عدة تحولات بارزة في منطقة المغرب العربي، حيث ظهرت العديد من الجماعات الإرهابية في الدول المغاربية بعد فترة التسعينات، فالجزائر عرفت جماعات إرهابية متعددة اندمجت في تنظيم القاعدة لتنظيم برامج تخريبية موحدة، وكان من أبرزها استهداف مقر الحكومة والمجلس الدستوري³.

أما المغرب فكغيرها من الدول المغاربية تعتبر من أوائل الدول التي شهدت عمليات إرهابية منذ سنة 1973 لتتنامى بعدها من خلال قيام الجماعات الإرهابية بجملة من الهجمات الترهيبية، كان أبرزها تفجيرات

الدار البيضاء سنة 2003، 2007، والتي تنبأها تنظيم الصراط المستقيم، و تنظيم عبد الفتاح الرايدي على التوالي⁴.

كما قامت الجماعات الإرهابية وعلى رأسها الجماعة السلفية للدعوة والقتال إمارة الصحراء بعمليات عسكرية في موريتانيا استهدفت حامية للجيش الموريتاني بشمال البلاد سنة 2005، أسفر عنها مقتل 17 عسكريا موريتانيا، إضافة إلى عملية اختطاف ثلاث عمال أسبان داخل الأراضي الموريتانية كانوا ضمن قافلة إغاثة في طريقها إلى السنغال سنة 2009⁵.

بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش بدأ بجذب جماعات في قارات عدة من بينها إفريقيا، و التي أعلنت فيها التنظيمات الإرهابية مبايعة تنظيم داعش وزعيمها أبي بكر البغدادي، وأصبح للتنظيم فروع عدة في المغرب العربي بمسميات مختلفة كالجيش الإسلامي في ليبيا، وتنظيم عقبة بن نافع في تونس تنظيم جند الخلافة بالجزائر و تنظيم داعش في المغرب⁶.

1-2: الجريمة المنظمة

تعرف الجريمة المنظمة حسب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية انتربول بأنها جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا الى تحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية⁷.

وتتداخل الجريمة المنظمة مع الإرهاب بوصفه مجموعة من الأعمال تشكل في غالبيتها جرائم في القانون العام مع صور عديدة لها تتميز بالخصوصية معينة مثل الإجرام المنظم⁸.

وقد أصبحت المنطقة المغاربية منطقة استراتيجية لتجارة المخدرات كونها تربط مناطق الإنتاج بمناطق الإستهلاك على رأسها أوروبا و الشرق الاوسط مرورا بليبيا، وعبر موريتانيا والمغرب بالنسبة للكوكايين، وعرفت المنطقة المغاربية تزايد في نشاط الجريمة المنظمة، مع تنوعه واختلافه في كل منطقة إجرامية ، وتأتي تجارة المخدرات في المرتبة الأولى وذلك بتحول المنطقة لنقطة عبور الهيروين و الكوكايين تربط بين امريكا اللاتينية واوروبا، عن طريق المهاجرين غير الشرعيين⁹.

وبهدف زيادة أرباح المنظمات الإجرامية أصبحت المنطقة المغاربية فضاء خصبا للاتجار بالبشر من نساء وأطفال واستغلالهم في الرق والعمالة المتدنية وذلك من خلال شبكات متخصصة تقوم بنقلهم عبر موريتانيا إلى الجزائر، ومنه للخليج العربي أو نحو أوروبا عبر تونس، الجزائر و المغرب، إضافة إلى وجود شكل آخر للجريمة المنظمة تتمثل في الاتجار بالأسلحة الخفيفة وتبييض رؤوس الأموال، والتي ازدهرت تجارتها بعد الانفلات الأمني في ليبيا جراء أحداث الربيع العربي.

1-3: الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي تسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة في دولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تتحول الهجرة من معناها القانوني إلى الغير قانوني والمتمثل في الإقامة غير

الشرعية، ونتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة بإفريقيا من صراعات وفقر وكوارث طبيعية تصب جميعها في الدوافع التي تدفع للهجرة، أصبحت منطقة المغرب العربي معبرا آمنا للمهاجرين غير الشرعيين المتدفقين من وسط وغرب إفريقيا عبر خطي الواحات في الشمال الشرقي لليبيا وتتمراست بالجزائر ثم التوجه للمدن الداخلية و الساحلية ، ومنه الهجرة نحو أوروبا¹⁰.

2. تأثير التهديدات الأمنية على المنطقة المغربية

لقد كان للتهديدات الأمنية آثارا بالغة في الدول المغربية، من خلال زعزعة استقرار المنطقة بارتكاب أفعال تمنعها القوانين الوطنية والدولية منها، إذا كانت الآثار الاقتصادية للتهديدات الأمنية تظهر سريعا، فإن الآثار الاجتماعية والثقافية تتأخر في الظهور، لكنها تتعزز يوما تلو الآخر بشكل يصعب السيطرة عليه في وقت ما، كما أن تعامل المواطنين مع أشخاص لا يعرفون عنهم شيئا عن مستواهم الاجتماعي الصحي والأخلاقي و الديني والأمني، يشكل خطرا على المنظومة الاجتماعية من خلال تنامي ظواهر اجتماعية خطيرة كالمخدرات والقتل، وما ينجم عن ذلك من أمراض والأوبئة ومساس بالأمن الاجتماعي للدول المغربية، كما أن المنطقة المغربية أصبحت تختزل كامل مكونات القارة الإفريقية، من خلال التأثير على النسيج الاجتماعي للدول المغربية باستفحال التهديدات الأمنية وما ينجر عنها من آثار سلبية على الدول المغربية، كانهيار المنظومة الصحية لبلدان المنطقة المغربية وخلق مناوشات قد تؤدي الى زعزعة الأمن الداخلي لهذه الدول وذلك عندما يدخل السكان الأصليون في صراع مع مجموعات المهاجرين الأفارقة مثلما حدث في ليبيا والذي نتج عنه تسجيل عشرات القتلى ومئات الجرحى¹¹.

كما عانت الدول المغربية من الهجمات الإرهابية التي أثرت في أمنها بجميع أبعاده الاقتصادية الاجتماعية وحتى السياحية، حيث قام الجيش الإسلامي بليبيا بذبح العمال الأقباط المصريين في عام 2015، والقيام بعمليات إجرامية في تونس من طرف تنظيم عقبة بن نافع بجبل الشعانبي ومتحف باردو وفندق امبيريال مرحبا في سوسة¹²، إضافة إلى استغلال المهاجرين غير الشرعيين من طرف التنظيمات الإجرامية لتهريب الممنوعات والاتجار بهم مقابل بضع دولارات، وهو ما يؤثر على البيئة الأمنية للدول المغربية ويجعلها أمام ضغوطات داخلية وخارجية.

من خلال ما تقدم حول التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة المغربية، تم الوصول إلى أن هناك علاقة ترابطية بين مختلف التهديدات، وهو ما أصبح يؤثر على استقرار المنطقة المغربية، ما دفع بدول المنطقة إلى اتخاذ مجموعة من الآليات والسياسات للتصدي لهذه التهديدات، وفقا لمقاربات انتهجتها هذه الدول.

ثانيا: المقاربات المعتمدة في استراتيجيات الأمن القومي للمنطقة المغربية

تواجه الدول المغربية جملة من التحديات المختلفة والتي قد تصل في مداها إلى تهديدات مخلة بالتوازنات السياسية والاقتصادية للدول المغربية، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لكيان هذه الدول، لذلك تم اعتماد مجموعة من المقاربات للتصدي لهذه الأخطار والارتقاء بالتعامل معها بما يحقق الأمن والاستقرار.

1. المقاربات السياسية المعتمدة في مواجهة التهديدات الأمنية

سمحت اللقاءات المستمرة بين كبار المسؤولين الجزائريين والليبيين بتوضيح مواقف البلدين وتجاوز مرحلة الجمود التي سادت هذه العلاقات على خلفية سوء فهم موقف الجزائر من الثورة الليبية، وإدراكا منه بدور الجزائر في المنطقة وصدقية موقفها وإرادتها الراسخة في تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة، حرص علي زيدان رئيس الحكومة الليبية السابق على تكثيف زيارته للجزائر طالبا لدعمها السياسي والأمني. وتجسيدا للإرادة السياسية المشتركة في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة وإعطاء ديناميكية للتعاون المغربي عن طرق تبني مقاربة سياسية فعالة، انعقدت الدورة 14 للجنة المشتركة العليا الجزائرية الليبية بطرابلس بين يومي 28 و29 ديسمبر 2013 وتم الإتفاق خلال هذه الدورة على ضرورة تكثيف التنسيق السياسي بين البلدين وعقد لجنة التشاور السياسي بالجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2014، كما تقرر تدعيم العلاقات الثنائية في الكثير من المجالات لاسيما في مجالات الأمن بمواجهة الإرهاب من خلال تجفيف منابعه ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، والحد من حركة الأسلحة الخفيفة التي تعتبر المصدر الأول المطلوب من طرف الجماعات الإرهابية وكذا مصدر ربح للتنظيمات الإجرامية¹³.

واتسمت على الدوام العلاقات الجزائرية التونسية بالتفاهم والتضامن في جميع المجالات ولاسيما في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وقد عبرت الجزائر عن تضامنها مع الشعب التونسي بكل مكوناته خلال الأحداث التي شهدتها تونس في بداية سنة 2011، وأكدت على أهمية احترام خياراته ودعم إرادته وتطلعاته، وفي هذا الإطار، قدمت الجزائر مساعدة مالية للحكومة التونسية بمبلغ 100 مليون دولار خلال الزيارة التي قام بها الوزير الأول الأسبق الباجي قايد السبسي إلى الجزائر مارس 2011، لمواجهة آثار التهديدات الأمنية، لاسيما وأن تونس شهدت في هذه الفترة نشاطا متزايدا للجماعات الإرهابية على مستوى جبل الشعانبي المتاخم للحدود الجزائرية .

وحرصت الدول المغربية ضمن مقاربتها السياسية في مواجهة التهديدات الأمنية على بناء مغرب عربي كبير يكون بإمكانه مواجهة التحديات الكبرى بدل الصراع والتنافر في هذه المنطقة، ما جعل بناء الإتحاد المغربي وتدعيمه إحدى الانشغالات التي طبعت على سياسات دول الإتحاد، وما زاد من اعتقاد الدول المغربية بهذا البناء الوحدوي هو ظهور تحديات لا يمكن مواجهتها إلا جماعيا وقد تمخضت عدة لقاءات واجتماعات على مستوى وزراء الخارجية ونذكر منها اجتماع الجزائر في جويلية 2012 في دورته الاستثنائية حيث خصص لدارسة إشكالية الأمن، ودعا المشاركون في "بيان الجزائر" إلى ضرورة مكافحة المخاطر التي تهدد المنطقة المغربية في إطار مقاربة متكاملة ومندمجة ومنسقة ضمن إستراتيجية شمولية

تدمج البعد التنموي المقرون بالروح التضامنية والبعد الديني والثقافي والتربوي المستند على مبادئ الاعتدال والوسطية، كما تم الاتفاق على تكثيف اللقاءات التشاورية بهدف بلورة رؤية مشتركة وإيجاد صيغة عمل موحدة اتجاه الوضع الأمني الإقليمي¹⁴، كما تجلّى ضمن بيان الجزائر إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي، حيث تناول المجلس بالبحث والنقاش التهديدات والمخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغربية، وتم الاتفاق على أن الإرهاب والجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بالمخدرات والإرهاب بكل أشكاله وما بينهما من علاقات وثيقة متلازمة، هذا فضلا عن ظاهرة تبييض الأموال، والتي تشكل جميعها أخطارا تهدد الأمن المغربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي، وفي نفس الجلسة تم التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود من أجل التعاون المغربي الفعال في الجانب الأمني وبالأخص ضد انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود¹⁵.

كما استعرض مجلس وزراء الداخلية لدول المغرب العربي والمنعقد في الرباط 2013 التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وتم خلاله الاتفاق على مجموعة من النقاط والتي يمكن إدراجها على النحو التالي :

- التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره.
- توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة و إحباط أساليب التنظيمات الإرهابية في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغربي.
- التأكيد على اعتماد مقاربة مغربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين.
- العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.

- مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، لما لها من ارتباط وثيق بأنشطة العصابات الإجرامية ولاسيما الإرهابية منها

- التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية والعمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن ولاسيما القرار رقم 1904.

- الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها.

وقد شدد وزراء الداخلية لدول المغرب العربي على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من إثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شمولية ومتوازنة ومتضامنة¹⁶.

2. المقاربات الاقتصادية المغربية في مواجهة التهديدات الأمنية

بناء على حدة واتجاه التهديدات الأمنية، التي تهدد الدول المغربية، اعتمدت الدول المغربية مقاربات اقتصادية لمواجهة هذه التهديدات وذلك من خلال اعتماد منهج التبادل بين الدول المغربية اقتصاديا، بحيث تمت مجموعة من العمليات التبادلية التجارية بين الدول المغربية وذلك وفقا للمقاربة الاقتصادية الشاملة في الحد من آثار التهديدات الأمنية ومن بين ذلك بلغت الصادرات الجزائرية نحو ليبيا في سنة 2013 حوالي 15 مليار دولار وذلك بهدف تجفيف منابع الارهاب بعد سيطرة الجماعات المسلحة على اجزاء كبيرة من الدولة الليبية بعد الربيع العربي، وذلك من خلال الحفاظ على الحاجيات الاساسية للمواطنين الليبيين ومنع استغلال الجماعات المسلحة لاحتياجاتهم لضمهم وتجنيدهم ضمن صفوفها، كما توصلت الدورة 14 للجنة المشتركة العليا إلى صياغة جملة من التوصيات والقرارات ذات الصلة، لاسيما التوقيع على اتفاقية انشاء المنفذ الجمركي الدباب - غدامس والنقل الدولي للأشخاص والبضائع والعبور عبر الطرقات اللتين ساسهمان في انسيابية السلع وبالتالي القضاء على سيطرة التنظيمات الاجرامية والحد من نشاطها في مجل تهريب الاشخاص والسلع، كما تم الاتفاق على عقد اجتماع فريق العمل المكلف بالمبادلات التجارية خلال الثلث الأول لسنة التجارية 2014، وتفعيل الغرفة الجزائرية الليبية، من جهة أخرى استأنفت شركة سوناطراك نشاطها في مجال التنقيب واستكشاف النفط في ليبيا حيث قامت بعدة اكتشافات جديدة بحوضي مرزق وغدامس، مما سيعزز من القدرات الليبية في هذا المجال وبالتالي رفع مداخيل الدولة الليبية والتي من شأنها العمل على تحقيق الاستقرار الداخلي ومنه القضاء على مختلف التهديدات التي تصدر إلى جوارها لاسيما الدول المغربية منها¹⁷.

كما رفعت الدول المغربية حجم المبادلات التجارية فيما بينها بحيث بلغت بين الجزائر وتونس تقريبا 2 مليار دولار، بالإضافة الى تقديم جملة من المساعدات المختلفة لاسيما الغذائية والصناعية وذلك بهدف تعزيز قدرة الدولة التونسية على مواجهة التحديات الأمنية خاصة المجموعات الإرهابية في جبل الشعانبي المتاخم للحدود الجزائرية، وكذلك الحد من نشاط التنظيمات الإجرامية التي تنشط في تهريب البشر عبر

الحدود وتجنيدهم ضمن الجماعات الإرهابية و تهريب المواد الطاقوية التي تستنزف قدرة الدول المغاربية لاسيما الجزائر¹⁸.

3. المقاربة الأمنية المغاربية لمواجهة التهديدات الأمنية

لقد كانت هناك عديد المبادرات المغاربية في مجال مكافحة التهديدات الأمنية التي استفحلت في بعض من دول الإتحاد (ليبيا)، بالإضافة إلى تداعيات الانفلات الأمني لدى دول الجوار (مالي)، وفي هذا الإطار قامت الدول المغاربية بتبني مجموعة من المقاربات الأمنية والعسكرية لمواجهة هذه التهديدات، وتماشيا وأهداف السياسة الدفاعية المشتركة بين الدول الأعضاء جاءت المادة 14 لتدعيم ذلك، حين نصت على أن "كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"¹⁹.

للوصول إلى النتائج التي تنادي البلدان المغاربية من أجل الحد ومواجهة التهديدات اللاتماثلية في المنطقة وفي دول الجوار، فقد تم العمل في إطار جماعي مع تبني مقاربات مشتركة تجمع كل مكونات إتحاد المغرب العربي، وعليه تم تبني الأفكار التالية:

- الزامية تطبيق اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه الموقعة في 14 جويلية 1999 ومختلف الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

- وضع خارطة أمنية للمنطقة تعتمد على التنسيق بغية مواجهة التحديات كتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات، التي تعود عليهم بأموال تساهم في تأمين طرق الصحراء لجماعات التهريب ما دفع بالتفكير إلى تشديد نقاط المراقبة وتكثيف التفتيش، ففي سنة 2011 تم الاتفاق على نشر خمسة آلاف جندي على الحدود بالاتفاق مع النيجر ومالي وموريتانيا بغية تأمين الحدود من تسلل العناصر الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وفي اجتماع لرؤساء أركان الجيوش لدول الساحل الأربعة المنعقد في شهر أفريل 2011 بالجزائر تقرر دعم الوحدة العسكرية ب ولاية تمنراست بالجنوب الجزائري بخمسة آلاف جندي إضافي.

- التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية تستدعي تضافر الجهود، وتنسيق السياسات الأمنية بين دول المغرب العربي لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، تلافيا للتدخل الأجنبي، ويكون التعاون الأمني على أساس إرادة سياسية متجاوزة للأنانيات الضيقة، والخلافات البينية من أجل إرساء دعائم الأمن والسلام في المنطقة المغاربية في إطار الاتحاد المغاربي أو على الأقل بين دولتين أو أكثر لأنه مؤشر من مؤشرات نجاح النظام الأمني الإقليمي وذلك في إطار التنسيق الأمني وليس الأمن التنسيقي²⁰.

- وضع آليات فعالة لمكافحة الإرهاب مع تعزيز المراقبة الحدودية بما يضمن الحد من تهريب الأسلحة، تبيض الأموال والجريمة المنظمة.

- تشجيع تبادل المعلومات الأمنية بمختلف أشكالها وأنواعها كتتنسيق دول 5+5 غرب المتوسط لوضع آليات للتعاون الاستعلامي بغية احتواء انتشار ظاهرة الإرهاب.

- ضمان تطبيق مبدأ المطاردة الحثيثة على أساس اتفاقيات جماعية.
- تفعيل التعاون الإقليمي بين الدول المغاربية في مجال الاستخبارات، ورصد ومتابعة النشاطات الإرهابية داخل النطاق الإقليمي المغربي.
- تعزيز التعاون وفق استراتيجيات أمنية فعالة، والعمل على إدارة الأزمة الليبية من خلال توسيع نطاق التعاون الإقليمي بغية إيجاد مخرج يخدم مصالح الجميع قبل فوات الأوان.
- وجود نواة لقيادة عسكرية مشتركة تتوخى التنسيق في القضايا الأمنية على غرار حلف الناتو بغية وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- التنسيق مع القوى الدولية الكبرى لكن وفق أجندات وطنية وليس الذوبان في استراتيجيات تخدم مصالحها على غرار "أفريكوم" وهي القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة في إفريقيا والتي تهدف إلى تطوير التعاون العسكري مع الدول الإفريقية والقيام بعمليات عسكرية حربية عند الاقتضاء في القارة الإفريقية²¹.

4. المبادرات العسكرية المغاربية لمواجهة التهديدات

شملت مبادرة دول الميدان ضمن اتفاقية تمرّست الموقعة في الجزائر سنة 2010 وتهدف هذه المبادرة إلى إرساء التعاون الأمني بين الدول الأعضاء الموقعة الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا والدول المغاربية الأخرى لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة وتعد هذه المبادرة أول إطار إقليمي للتعاون، يستند إلى بعد عملياتي واضح حيث زودت بقيادة أركان مشتركة، مقرها تمرّست (أقصى الجنوب الجزائري)، حيث تم التنصيب الرسمي لغرفة القيادة المصغرة للعمليات العسكرية المشتركة لمكافحة الإرهاب وملاحقة القاعدة في منطقة الساحل والصحراء تحت اسم (لجنة الأركان العملياتية المشتركة) وفقا لخطة تمرّست والتي تم الاتفاق عليها، وإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقرها مدينة تمرّست، بالإضافة لإنشاء قوة مشتركة مكونة من دول المنطقة لشن عمليات عسكرية ضد مواقع الجماعات الإرهابية و لملاحقة عناصر القاعدة²².

كما تم استحداث الخلية الاستخباراتية، والتي تمخض عن اجتماع قادة أجهزة الأمن والاستخبارات في 15-09-2010 لكل من الجزائر و مالي، النيجر وموريتانيا ، مقرها تمرّست تتولى إعداد إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان من خلال تعزيز دور المخابرات في الميادين الأمنية والاقتصادية والمالية و المعلوماتية للدول المعنية، تقوم هته الخلية بجملة من المهام منها:

- رصد نشاط جماعات تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود عن طريق التصنت على اتصالاتهم، وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أماكنهم والطرق التي يسلكونها في الصحراء.
- تحديد واختراق شبكات دعم الجماعات الإرهابية للتأكد من مدى قدرة التنظيم على دعم صفوفه من قبائل الصحراء خصوصا شباب قبائل عرب الطوارق.
- التعرف بدقة على المهربين الذين يتعاملون مع القاعدة في بيع الرعايا الغربيين .

-استحداث دوريات مختلطة على طول الحدود و تعزيز التبادل الاستعلامي بين قطاعي الدفاع والأمن. بناء على عملية جمع المعلومات وتحليلها والتدقيق فيها تتولى لجنة الأركان العملياتية المشتركة شن عمليات عسكرية ضد مواقع مفترضة للتنظيم والجريمة المنظمة، إضافة إلى تأطير التعاون بين مصالح الأمن الحدودية وحركة الأشخاص والممتلكات والتنسيق بين ولاية ومحافظي المناطق الحدودية وترقية السلم والاستقرار والأمن والتضامن، والرفاهية والتنمية لفائدة دول المنطقة²³، ليتم التنسيق مع باقي الدول المغربية في اجتماع مجلس الوزراء المغربي المنعقد في الجزائر عام 2012.

ثالثا: تقييم المبادرات المغربية المنتهجة في مواجهة التهديدات الأمنية

كان الهدف المسطر من قبل الدول المغربية لمواجهة التهديدات الأمنية الحديثة، هو تقوية وتعزيز أسس الاندماج الاقتصادي والتعاون العسكري والأمني وتنمية المجتمعات المغربية، وحفظ السلم و تحقيق العدالة والمساواة وتحرير المبادلات وفتح الحدود في وجه مواطني هذه البلدان وتحرير الخدمات والسلع والمنتجات وتطبيق نظام مشترك للأمن ومراقبة الحدود.

وعلى الرغم من هذه النوايا، تظل منطقة شمال إفريقيا من بين أكثر المناطق تمزقا في إفريقيا اليوم في حين استطاعت بعض المنظمات والتجمعات الإفريقية أن تتوسع أفقيا وعموديا، بل وجذبت دول المغرب العربي للانضمام إليها كمنظمة الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس).

كما واجهت دول المغرب العربي عدة تحديات أدت إلى ضعف مواجهة التهديدات الأمنية جماعيا، كغياب الإرادة السياسية المشتركة في مواجهة هذه التهديدات، والنزاعات السياسية الداخلية بين دول المغرب العربي وارتفاع مستوى الهاجس الأمني لدى دول المغرب العربي بعد تصاعد موجات الإرهاب والتطرف عقب ثورات الربيع العربي.

إضافة إلى ذلك، باتت الدول المغربية تفضل التحالفات الخارجية مع دول إقليمية كبرى واشتغال هذه الأنظمة وفق أجندات متناقضة باعدت حلم الوحدة وكرست مفهوم السياسات المتعددة للدول المغربية بطموحات متناقضة ومتصارعة في العديد من الملفات مافتح المجال أمام التنظيمات الإجرامية من تكثيف جهودها لتحقيق غايتها. وفي ظل تلك الظروف استثمرت بعض القوى الإقليمية هذا الانقسام لصالحها، حيث وقع الاتحاد الأوروبي العديد من اتفاقيات الشراكة مع دول المغرب العربي بشكل إنفرادي سواء مع المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا، مستغلا البنية الانقسامية العميقة للمنطقة المغربية واختلالاتها البنوية لفرض مشروطيته السياسية والاقتصادية وشروطه التفضيلية التي غالبا ما تتناقض مع مصالح هذه الدول في غياب مؤسسات موحدة بين دول المنطقة بإمكانها أن تحصل على اتفاقيات متوازنة ومتكافئة²⁴.

بالنسبة إلى غياب الإرادة السياسية، حيث ساهم الخلاف السياسي المغربي-الجزائري حول قضية الصحراء بشكل مباشر في إضعاف فرص اندماج دول المغرب العربي، حيث لم تتغلب الجزائر والمغرب

على كل الخلافات السياسية بينهما وظلت التصريحات والالتهامات المتبادلة تشير إلى دور كل منهما في عرقلة مشروع الوحدة المغربية، كتصريح وزير الخارجية الجزائري عبد القادر المساهل عام 2018 الذي وجه سهام النقد للمغرب باعتباره المسؤول عن عرقلة المشروع، في حين أشار العاهل المغربي في إحدى خطبه ضمن إحدى فعاليات منظمة الاتحاد الإفريقي عن وفاة اتحاد المغرب العربي، ليعود فيما بعد لتوجيه دعوة للجزائر لإنشاء آلية مشتركة للحوار يتم عبرها مناقشة الملفات والقضايا العالقة بين البلدين بهدف استئناف التعاون من داخل منظومة الاتحاد المغربي، لكن هذه المبادرة لم تقابل بأي رد فعل من قبل المسؤولين في الجزائر.

إن ارتفاع المخاوف الأمنية وضعف التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي، يعد أحد أهم الأسباب وراء إخفاق مشروع التعاون المغربي في مواجهة التهديدات الأمنية، فبعد أزيد من ست سنوات على ثورات الربيع العربي، تصاعدت دينامية الجماعات المسلحة ونشاطها المتنامي في منطقة شمال إفريقيا مستغلة هشاشة الحدود الليبية التي أصبحت بمثابة القاعدة الحاضنة للإرهاب والجماعات المتطرفة كتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وانتقال العمليات الإرهابية إلى الجزائر ومالي وتونس.

في هذا الصدد، دفع التخوف من عدوى الفوضى والإرهاب وانتقاله عبر الحدود، الدول الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي إلى تعزيز المراقبة الأمنية والعسكرية على الحدود المشتركة، مما ضاعف من عزلة هذه الدول إزاء بعضها البعض، كما أعلنت تونس قبل هذا التاريخ وبالتحديد في سنة 2016 عن مشروع لبناء سور على طول الحدود مع ليبيا لتمكينها من السيطرة ومراقبة تسلل المقاتلين والمهاجرين غير الشرعيين والأسلحة والمخدرات إلى تونس، وفي سنة 2017 خصصت الجزائر والمغرب إمكانيات ضخمة لمراقبة الحدود أهمها تجهيز الحدود بالأسلاك الشائكة والأسيجة وكاميرات المراقبة، كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 2018 عن نيتها تمويل تجهيز الحدود التونسية بـ 20 مليون دولار من نظام المراقبة بالكاميرات المتطورة تضاف إلى أنظمة المراقبة الألمانية، وأعلنت الجزائر بعدها بوقت قصير عن نيتها لبناء حدود من الرمال بينها وبين ليبيا وتونس²⁵.

كما ساهمت الاحتجاجات السياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر والتي اندلعت في فيفري 2019، في مضاعفة عدم اليقين الأمني في المنطقة، حيث تخشى دول الجوار من ضعف استجابة النظام السياسي، مما قد يساهم في تفويض الركائز الخاصة بالاستقرار الإقليمي الناجم عن وجود خلل حقيقي لدى النخبة الحاكمة وفي غياب أي شكل من أشكال الاندماج المغربي مع كل الهواجس والاحتياجات المتنامية لشعوب المنطقة للأمن والاستقرار وفرص العيش الكريم.

يظل السؤال يطرح دائما عن إحياء التعاون كمسألة حتمية تفرض على الأنظمة السياسية لتحقيق الاستقرار والأمن أولا، وعن مواكبة التحولات القيمية والمجتمعية التي تطالب بالتغيير والإصلاح وترفض

السياسات الفوقية الجاهزة ثانياً، إن الاندماج المغربي يبدأ بضرورة تجسير الهوة بين الدول المغربية واستغلال الفرص السانحة لتعزيز التعاون عوضاً عن صيغة الصراع، كما يجب العمل أيضاً على إيجاد تسوية سياسية في ليبيا، بعدما أنهكتها الحرب الأهلية لعدة سنوات، لاسيما بعد أن تصاعد حجم التنظيمات الإرهابية وانخرط العديد من التيارات المتشددة إلى تنظيم القاعدة مع تزايد الهجرة غير الشرعية بعد أحداث الربيع العربي²⁶.

وهذا بالطبع يستدعي تضافر جهود حكومات هذه الدول لتبني استراتيجية موحدة ومنسقة لمواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف، وتفاذي سياسة الانغلاق والتفوق التي لا تخدم بشكل فعال نظام الأمن الجماعي الذي كان الإتحاد المغربي يستهدف تقويته.

وإذا ما توافرت الإرادة السياسية، يمكن للإتحاد المغربي أن يعمل على توفير الأمن الشمولي والمجتمعي بدل الاقتصاد على المفهوم الضيق للأمن والانتقال إلى دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل للشباب وفتح آفاق للاستثمار وإنعاش المبادلات التجارية البينية داخل منظومة السوق المغربية المشتركة، ومن ثم يجب معالجة تلك القضايا في جميع أنحاء المنطقة المغربية، ويمكن لنموذج الإتحاد، إذا ما تم دعمه، أن يوفر حلولاً أكثر فعالية من أي حكومة بمفردها.

الخاتمة

تعرض النظام الإقليمي المغربي إلى هزات عنيفة تمكنت من فك محاور الوصل التي ورثت عن معطيات الحرب الباردة، وقد منعت هذه الهزات دول هذه المجموعة من إعادة التوازن إلى النظام الإقليمي، بل وحتى التكيف مع موجة التعاون الإقليمي التي كانت عالمية النطاق في تلك المراحل.

وأكثر من ذلك فإن الأزمات اللاحقة بينت أن الدول المغربية ما تزال تعتمد على استراتيجيات أمن قومي معتمدة بشكل كبير على الدور الحمائي للقوى الخارجية، بما يضع هذه المجموعة في أزمة فهم لمبادئ ونطاق التهديدات المعاصرة والراهنة، وفق ما نتج عن التحولات الداخلية والإقليمية، وهو ما يشكل في الحقيقة عصف بكياناتها وليس فقط مسارات التعاون بينها.

نتيجة الأوضاع الجديدة التي تمر بها المنطقة المغربية ومن أبرزها الأزمة الليبية، وما أفرزته من التحديات ترتب عليها التدخل الأجنبي الذي زاد من تأجيج الحرب الأهلية وما حملته معها من عناصر التهديد والتوتر ليس على المنطقة المغربية فقط، بل على شمال إفريقيا بأسرها، نتيجة الانفلات الأمني الخطير الذي زاد من انتشار الأسلحة، واستفادة المنظمات والجماعات الإرهابية منها، وهذا ما دفع بالدول المغربية من وضع تصورات لتبني مجموعة من المقاربات في إطار محاربة ظاهرة الإرهاب وما يترتب عليه من زعزعة للأمن القومي المغربي وحتى الإفريقي.

كل هذه النتائج تضع الدول المغاربية أمام مواجهة، وفي حالة من الضغط، من أجل حماية أمنها والتصدي لهذه التهديدات، باتخاذ مجموعة مبادئ جديدة، وعوامل ينبغي إدخالها على استراتيجيات أمنها القومي المنسق إقليميا، من أجل التعامل والقضاء على ما يهدد أمنها و أمن المنطقة ككل.

كذلك ينبغي النظر في ضرورة تفعيل الدور الدبلوماسي، خاصة مع تمسك الدول المغاربية برفض التدخل الأجنبي في المنطقة، بل وتراهن على الحل السلمي، من خلال تفعيل نشاطاتها الدبلوماسية من أجل التنسيق وتكثيف الجهود مع دول الساحل لتطوير الانفلات الأمني وسهولة التحكم فيه، وعليه فإن هذه الحثثيات والظروف قد أجبرت دول المغرب العربي من تبني مجموعة من المقاربات من أجل الحد من تفشي ظواهر التهديدات الأمنية وذلك بإتباع خطط على المستوى الوطني و المغربي .

التوصيات:

إنطلاقا مما سبق تم الخروج بجملة من التوصيات التي يمكن إدراجها على النحو التالي :

- أجبرت حدة تصاعد التهديدات غير التقليدية دول المغرب العربي من العمل على زيادة الموارد اللازمة بحماية حدودها، لكن المشكلة تكمن في حالة الدول المنهكة أمنيا و اقتصاديا من الحروب الأهلية -خاصة في ليبيا - والذي حمل بعض الدول وخاصة الجزائر وتونس من تكبد المزيد من تكاليف و أعباء الحماية لكل خطوطها الحدودية، حيث تقوم الجزائر بتأمين الحدود المشتركة مع تونس وخاصة جبل الشعانبي، وتأمين الحدود الشرقية مع ليبيا باستكمال سائر رملي على طول الحدود الجزائرية الليبية وهو ما يستدعي بالجزائر إلى لعب دور رئيسي في حل الأزمة الليبية من خلال تبني خيار الوساطة بين الأطراف المتصارعة لإيجاد تسوية سلمية للأزمة الليبية، ومساعدة الحكومة الليبية على بناء مؤسساتها المنهارة لاسيما و أن الجزائر قريبة و بنفس المسافة من أطراف النزاع.

- رغم الإجراءات الأمنية المتخذة من دول المغرب العربي في زيادة مستويات التأمين و الإجراءات المشددة على كامل الشريط الحدودي مع الدول التي تعاني من انزلاقات أمنية حيث يخلق نوع من الاستقرار النسبي، إلا أن التهديدات الأمنية المتداعية من أروقتها الجيوسياسية خصوصا الجنوبية منها في كل من مالي و ليبيا، إلا أنها بقيت تعاني من شتى التهديدات و المخاطر العابرة للحدود الوطنية و التي تعكس أساسا خلا في الأدوار، وطرق التعامل الإقليمية والدولية لدول الجوار في إدارة أمن الحدود المتاخمة لمناطق التوتر والانفلات الأمني، ما يستوجب على الدول المغاربية التعامل بشكل جدي مع هذه التهديدات ولعب دور فعال من أجل التعامل معها، ومحاصرتها والقضاء عليها ضمن مجالها المحلي عبر مساعدة هذه الدول كليبيا ومالي لاسيما في المجال العسكري للقضاء على كل ما من شأنه أن يخل باستقرار وأمن هذه الدول.

الهوامش:

- ¹ حلمي أحمد نبيل، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، مصر، 1988، ص 27.
- ² صاغور هشام، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغربية دراسة في ضوء مقاربتى الأمن التقليدي والأمن الإنساني، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بسكرة، 2018، ص 162.
- ³ ادريس عطية، الارهاب في افريقيا دراسة في الظاهرة و آليات مواجهتها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، 2011، ص 170.
- ⁴ صاغور هشام، المرجع السابق، ص 163.
- ⁵ أبو المعالي محمد محمود، القاعدة و حلفاؤها في أزواد النشأة و اسرار التوسع، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، 2014، ص 68.
- ⁶ رسولي أسماء، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين إدوار الدول الإقليمية و القوى الكبرى بعد احداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة باتنة، 2018، ص 170.
- ⁷ كامل شريف سيد، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 53.
- ⁸ زكور يونس، الإرهاب و الاجرام المنظم .أي علاقة ؟، جانفي 2007، تاريخ التصفح: 29 مارس، 2020 <https://bit.ly/3iga1bu>.
- ⁹ ابرقوق امحمد، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية، العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية الجزائر، العدد 1، جانفي 2008، ص 2.
- ¹⁰ رسولي أسماء، المرجع السابق، ص 171.
- ¹¹ كاهي مبروك، منطقة الساحل الافريقي : صراعات قديمة و تحديات جديدة، مجلة فكر و مجتمع، طاكسيكوم للدراسات و النشر و التوزيع الجزائر، 2015 .
- ¹² رسولي أسماء، المرجع السابق، ص 171.
- ¹³ وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة للبلدان العربية، تقرير يتضمن :مذكرات حول العلاقات الثنائية بين الجزائر والبول العربية، 2014، ص 50.
- ¹⁴ اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، نحو استراتيجية أمنية مغربية مشتركة، الرباط 2013، تاريخ التصفح: 27 مارس، 2020، <https://bit.ly/3mdw4QX>.
- ¹⁵ بونقطة محمد مسعود، البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، 2014، ص 236.
- ¹⁶ سعدي ياسين، التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة وهران 2، 2016، ص 156.
- ¹⁷ وزارة الخارجية الجزائرية، المرجع السابق، ص 52.
- ¹⁸ نفس المرجع، ص 69.
- ¹⁹ مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 151.
- ²⁰ سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، مجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، العدد 19، جويلية 2008، ص 28.

- ²¹ سعيداني المنجي، تونس تحتضن اجتماع مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي : مخاطر تمدد «داعش» ومكافحة الإرهاب. الشرق الأوسط، تاريخ التصفح: 28، مارس، 2020، <https://bit.ly/3okA84W>.
- ²² بن عنتر عبد النور، الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات، مجلة الالكترونية العربي الجديد، جانفي 2015، تاريخ التصفح: 30، مارس، 2020، <https://bit.ly/3ihAvsW>.
- ²³ عيدون لحامدي، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مسيلة، 2015، ص160.
- ²⁴ لعروسي محمد عصام، اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال إفريقيا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تاريخ التصفح: 31، مارس، 2020، <https://bit.ly/3ojDfdl>.
- ²⁵ نفس المرجع.
- ²⁶ لبدي حنان، التحولات الدولية الراهنية وتأثيرها على الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، 2015، ص166.